سياسة ومعايير تنمية المجموعات في المكتبات الحكومية المتخصصة في دولة الكويت

د. عوض حمود الحرب
أستاذ مشارك
ah.alharbi@paaet.edu.kw

د. طلال رجا العازمي
أستاذ مشارك
r.alazemi@paaet.edu.kw

قسم علوم المكتبات والمعلومات-كلية التربية الأساسية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب-الكويت

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على سياسة ومعايير تنمية وبناء المجموعات في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، وتقييم المجموعات المكتبية الموجودة في تلك المكتبات؛ لاستجلاءِ مدى تلبيتها لاحتياجات المستفيدين. كما تلقي الدراسة الضوء على أهمية عمليَّتَيْ التزويد والاختيار في تطوير المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة الحكومية. واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، واعتمدت على المقابلة المباشرة، بِكَوْنِها إحدى أدوات المنهج الكيفي؛ من أجل الحصول على البيانات المطلوبة. وجرَتْ مقابلة مُديري المكتبات المتخصصة الحكومية، وعددهم 23 مديرًا. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمّها: أن الإهداءات التي تحصل عليها معظم المكتبات المتخصصة كانت من أفراد متخصصين، يتبعون نفس الجهة التي تتبعها المكتبة، أو أنها منشورات تنتجها المؤسسة نفسها، وأن هناك مكتبات لديها طابع خاص في التزويد؛ بسبب نوعية مصادر المعلومات.

وقدمت الدراسة جملة من التوصيات، منها: ضرورة وضع خطة تزويد ثابتة من قبل متخصصين في عمليَّتَيْ التزويد والاختيار، تتماشى مع ميزانية المكتبة، ولا يكون الاعتماد على الإهداءات أو التبادل فقط، كما يجب على المكتبات المتخصصة مواكبة التطورات التكنولوجية، وتوظيف التقنية الحديثة في مجال تنمية المجموعات المكتبية.

الكلمات المفتاحية: التزويد، الاختيار، بناء وتنمية المجموعات، المكتبات المتخصصة، الكويت.

المقدمة:

تؤدّي المكتبات المتخصصة دورًا بارزًا في عملية تطوير المعلومات في المؤسسات الأم. ونظرًا لطبيعتها الخاصة، فإن المكتبات المتخصصة تقتني مجموعات في مجال معين، وتتبع أساليب وإجراءات فنية معينة، وتقدم خدماتها بصفة أساسية لجمهور متخصص. وقد شهدت المكتبات المتخصصة، في الوقت الحاضر، تطورًا سريعًا؛ نتيجة لازدياد الاهتمام بالمعلومات والطلب عليها من مختلف المؤسسات الحكومية المتمثلة في الوزارات والهيئات والإدارات في الدولة، وهي تقوم بإمداد الباحثين المتخصصين بالمعلومات ذات الصّلة باختصاصاتهم، وتشكل بذلك جزءًا لا يتجزأ من رسالة المؤسسات التي تتبع لها.

وتعد خدمة التزويد والاختيار من الخطط اللازمة لتحقيق أهداف المكتبة، عبر بناء تنمية المجموعات المكتبية. وعند تحقيق ذلك، فإنه يجب أن تكون الخطط أو البرامج مرنة؛ حتى تساعد القائمين على تلك الخدمات في تحقيق الأهداف، وذلك في مُدَد زمنية تتناسب مع الخطط الموضوعة، مع الأخذ بالاعتبار أن البرامج التي تُطرح لا بُدَّ أن تحقق رضى المسؤولين وتأييدهم في المكتبات ومراكز المعلومات، لذلك ترتبط هذه الخطة، في أغلب الأحيان، ارتباطًا مباشرًا بالميزانية، وتوفر المكتبات المتخصصة ميزانية للمكتبة، وتوزع أبواب الصرف على شراء مصادر المعلومات المختلفة والأثاث والتجهيزات المكتبية، وما سوى ذلك.

كما تعتمد برامج التزويد والاختيار على تقييم المستفيدين في المكتبات المتخصصة؛ وذلك عن طريق تقديم توصياتهم بشأن مصادر المعلومات المطلوبة أثناء استخدامهم للمكتبة، كما أن اختيار العاملين لمصادر معينة في المكتبات المتخصصة يجعله وسيلة اتصال بين زملائه في المؤسسات الحكومة المختلفة. وساعد التطور التكنولوجي في تغيير سياسة التزويد؛ إذ أصبحت إجراءات التزويد والاختيار تجري عن طريق تطبيقات متخصصة على شبكة الإنترنت، وتقدم التكنولوجيا طرقًا سريعة في القيام بعمليات الاختيار والشراء لمصادر المعلومات المختلفة. ويمكن القول إنّ من شأن هذه الدراسة أن تتعرّف سياسة ومعايير عمليات التزويد التي تعتمد عليها المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، والتحقق من طرق التزويد والجهات المزودة، والأساليب المتبعة في كيفية إنشاء المجموعات المكتبية.

مشكلة الدراسة:

يشهد العصر الحالي توسعًا كبيرًا في مصادر المعلومات؛ شكلًا ومضمونًا، ما أدى إلى صعوبة في تنفيذ عملية اختيار المواد المكتبية التي تحتاج إلى خبرة علمية، تتمكن من خلالها من عملية الاختيار الملائم لطبيعة المكتبة وحجمها، إضافةً إلى المعرفة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين من المصادر المطلوبة. ولذا، فإنّ المشكلة الأساسية التي تعاني منها المكتبات المتخصصة، بشكل عام، والمكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، على وجه الخصوص، هي عدم وجود سياسة متبعة في عمليَّتَي الاختيار والتزويد، واتّخاذ أغلب لجان التزويد والاختيار قرارًا بصورة عشوائية في تنمية مصادر المعلومات؛ ما يؤدي إلى وجود ضعف وعدم توازن في المجموعات المكتبية، الذي يؤثر بدورِه سلبًا في الخدمات التي تقدمها للمستفيدين. لذلك، فإنّ الدراسة تحاول تعرُّف الطرق المتبعة في كيفية إنشاء المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، ومن ثمَّ وضع الحلول والمقترحات المناسبة لتطوير عمليات وسياسات الاختيار والتزويد للمصادر المختلفة.

أسئلة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، جرت صياغة الأسئلة الآتية:

1. ما هي الطرق والأساليب المتبعة في كيفية إنشاء المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت؟
2. ما هي الجهات التي تزود المكتبات المتخصصة الحكومية بالمصادر في دولة الكويت ؟
3. ما هي سياسة أو معايير التزويد التي تعتمد عليها المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت في إنشاء وتطوير مجموعاتها؟
4. هل تُخصِّص المؤسسات الأم للمكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت ميزانية مستقلة أو ثابتة؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على كيفية إنشاء المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت.
2. التعرف على سياسة أو معايير التزويد التي تعتمد عليها المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت في إنشاء وتطوير مجموعاتها.

3. التعرف على الجهات التي تزود المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت بالمصادر المطلوبة.
4. إلقاء الضوء على أهمية عمليات الاختيار والتزويد في تطوير المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة الحكومية.
5. التعرف على كافة الأشكال والسياسات المتبعة للتزويد والاختيار في المكتبات المتخصصة حول العالم للاستفادة منها.
6. الوقوف على أهم المعوقات التي تَحُول دون وجود سياسة خاصة بعمليَّتَي الاختيار والتزويد، والتوصل إلى توصيات ومقترحات تهدف إلى تنمية وتطوير المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. معرفة الطرق التي أنشئت من خلالها المجموعات المكتبية في المكتبات المتخصصة في دولة الكويت.
2. التعرف على الجهات التي قامت المكتبات المتخصصة في دولة الكويت، من خلالها، ببناء مجموعاتها المكتبية.
3. التعرف على معايير أو سياسة التزويد المتبعة في المكتبات المتخصصة في دولة الكويت.
4. التعرف على آراء المسؤولين في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت؛ في مدى تلبية تلك المكتبات لاحتياجات المستفيدين من مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية.
5. تسعى هذه الدراسة إلى إضافة بعض النتائج العلمية التي تساعد الباحثين في الاستفادة من الإنتاج العلمي المتخصص في مجال علوم المكتبات والمعلومات بصفة عامة، وفي مجال بناء وتنمية المجموعات المكتبية بصفة خاصة.

مصطلحات الدراسة:

- **المكتبات المتخصصة:** هي تلك المكتبات التي تهتم بالإنتاج الفكري في موضوع معين، أو في عدة موضوعات، وتختلف فيما يتعلق بالمجال الموضوعي الذي تغطيه إلى حد بعيد (بدر، 1996).
- **بناء وتنمية المجموعات:** كل ما يتعلق بتنمية مجموعات المكتبة من المصادر وإبقائها في حالة جيدة وصالحة لإشباع حاجات المستفيدين بشكل مناسب (عليان، 2021)
- **التزويد:** عملية توفير المواد المكتبية المختلفة والمناسبة للمكتبة ولمجتمع المستفيدين من خلال المصادر المختلفة للتزويد كالشراء، أو الإهداء، أو التبادل، أو الإيداع من أجل بناء وإثراء وتطوير المجموعات المكتبية (النوايسة، 2010).
- الاختيار: هو عملية اتخاذ القرار بشأن مصادر المعلومات المناسبة للمكتبة بعد المفاضلة بينها لاختيار الأفضل من خلال قنوات أو أدوات الاختيار (عبد المعطي، 2004).

جدول (1): مكتبات الوزارات والمؤسسات الحكومية المتخصصة التي جرى بحثها

	المكتبة	الجهة التابعة لها	تاريخ الإنشاء
1	مكتبة الموسوعة الفقهية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1997
2	مكتبة الأمانة العامة للأوقاف – إدارة المعلومات والوثائق	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1998
3	مكتبة معهد الكويت للأبحاث العلمية	معهد الكويت للأبحاث العلمية	1976
4	مكتبة قصر العدل	وزارة العدل	1986
5	مكتبة الحقوق الملكية الفكرية	وزارة التجارة والصناعة	2018
6	مكتبة مركز البحوث والدراسات الكويتية	مركز البحوث والدراسات الكويتية	1992
7	مكتبة معهد الدراسات القضائية والقانونية	معهد الدراسات القضائية	1994
8	مكتبة دار الآثار الإسلامية	دار الآثار الإسلامية	1983
9	مكتبة الهيئة العامة للبيئة	الهيئة العامة للبيئة	1995
10	مكتبة كونا	وكالة الأنباء الكويتية - كونا	1976
11	مكتبة مجلس الأمة	مجلس الأمة	1963

12	مكتبة مديرية الشؤون القانونية	الحرس الوطني	2000
13	مكتبة الحرس الوطني	الحرس الوطني	2002
14	مكتبة الهيئة العامة للصناعة	الهيئة العامة للصناعة	1997
15	مكتبة أكاديمية سعد العبد الله	وزارة الداخلية	1994
16	مكتبة هيئة مكافحة الفساد - نزاهة	هيئة مكافحة الفساد - نزاهة	2020
17	مكتبة ديوان المحاسبة	ديوان المحاسبة	197*
18	مكتبة معهد دسمان للسكري	معهد دسمان للسكري	2006
19	مكتبة المخطوطات	جامعة الكويت	1975
20	مكتبة الأمم المتحدة	جامعة الكويت	1970
21	مكتبة الجواد العربي	الديوان الأميري	2014
22	مكتبة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية	المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية	2002
23	مكتبة المحكمة الدستورية	وزارة العدل	2015

*في السبعينيات.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الكيفي Qualitative Method لملاءمته طبيعة موضوع الدراسة الذي يسعى لوصف سياسة ومعايير التزويد، وبناء المجموعات في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، والتعرف بشكل علمي على كيفية إنشاء المجموعات المكتبية الموجودة في المكتبات؛ للتوصّل إلى معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات المستفيدين. علاوة على ذلك، اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المحتوىContent Analysis ، وهو يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل علمي دقيق.

واستخدمت الدراسة المقابلات الشخصية كأداة لها، وتتميز المقابلة بالتعمق أكثر في جمع المعلومات والبيانات المطلوبة، ويجري عبرها الحصول على المعلومات التي قد لا توفرها أي أدوات قياس أخرى (الدليمي وصالح، 2014). وتعين المقابلةُ الباحثَ في الحصول على الآراء المهمة، وأن يصل في دراسته إلى بعض الحلول المناسبة للتساؤلات التي هي موضع الدراسة، بخاصة إذا كانت هذه الآراء أو الحلول قد صدرت ممن يعاني من تلك المشكلة (مشكلة الدراسة)، فهو قد عرف سلبياتها وكذلك الإيجابيات (الربيعي وآخرون 2018). وصمم الباحثان أسئلة المقابلة التي اشتملت على سبعة أسئلة وُجِّهت لمديري المكتبات المتخصصة الحكومية التي شملها البحث الميداني؛ بهدف

جمع معلومات وفيرة عن واقع تلك المكتبات، وكانت زيارات المكتبات ومقابلة المسؤولين فيها فرصة للحصول على البيانات المطلوبة. ووُضِعت أسئلة المقابلة وِفقًا للمحدِّدات الآتية:

1. دقة صياغتها ووضوحها، وبُعدها عن التعقيد اللفظي أو اللبس في المعنى.
2. التسلسل المنطقي في ترتيب الأسئلة والعلاقة بينها؛ بحيث تكون متجانسة بشكل أكبر.
3. الابتعاد عن الأسئلة المتكررة أو المتشابهة التي تُضيع من وقت المبحوث دون فائدة علمية.

حدود الدراسة:

- **موضوعية: سياسة ومعايير التزويد وبناء المجموعات في المكتبات المتخصصة الحكومية، وطريقة إنشاء المجموعات المكتبية الموجودة في المكتبات، للتعرف على مدى تلبيتها لاحتياجات المستفيدين.**
- **مكانية: تغطي الدراسة المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت.**
- **زمانية: المدة الزمنية التي استغرقها الباحثان في جمع المعلومات، وإجراء المقابلات الشخصية وتحليلها، ما بين ديسمبر 2021م إلى مايو 2022م.**

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات عربية وأجنبية سابقة تُعزز موضوع الدراسة؛ من حيث سياسة أو معايير التزويد التي تعتمد عليها المكتبات في إنشاء مجموعاتها وتطويرها، ونجد بعض الدراسات التي نوقشت وتناولت الطرق والأساليب المتبعة في كيفية إنشاء المجموعات المكتبية في المكتبات. ونظرًا للتشابه الموضوعي بين الدراسات السابقة المختارة، فقد جرى ترتيبها زمنيًّا؛ من الأقدم إلى الأحدث. قام كل من إسماعيل والحديدي (2010) بعمل دراسة عن مكتبة قسم علوم الحياة في كلية العلوم لجامعة الموصل، وهدفت إلى التعرف على أكثر من نقطة منها: التعرف على الطرق والأساليب التي تتبعها المكتبة في التزويد، ومدى تلبية مجموعاتها وكفايتها في تقديم الخدمات من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، والخدمات التي تقدمها المكتبة واحتياجاتهم لتطويرها، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة للمكتبة؛ إذ جمعت البيانات عن طريق الاستبانة مع المستفيدين، إلى جانب مقابلة مسؤول المكتبة، مع استخدام المعايير الدولية للمكتبات من أجل معرفة مدى تطبيق المكتبة لهذه المعايير، وتوصلت الدراسة إلى أن المكتبة لا تتّبع أو تمتلك خطة ثابتة للتزويد، وأن مجموعة المكتبة غير كافية لسد احتياجات المستفيدين العلمية؛ وذلك بسبب عدم توافر مصادر حديثة بصورة مستمرة.

ووصفت دراسة دوغلاس (2011) Douglas التي أجراها في مكتبة العلوم الصحية والخدمات الإنسانية بجامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، أن تطوير المجموعات المكتبية التي مرّ عليها عشر سنوات، لم تقدم سوى القليل من الإرشادات حول كيفية التعامل مع تخفيض الميزانية، أو إدارة المجموعة الإلكترونية، إلا أنه تحت لجنة تطوير المجموعات، شُكِّلت مجموعة عمل من أمناء المكتبات في الكلية من أقسام الخدمات والموارد؛ لصياغة سياسة جديدة، وذلك بالاعتماد على سياسة المكتبة الحالية وسياسات المؤسسات النظيرة. وتقول الدراسة إن المجموعة فكّرت في اتجاهات النشر والاقتناء، وكيفية التكيف مع التغيرات غير المتوقعة في الميزانية والمساحة، وكان الهدف من المجموعة هو صياغة وثيقة مرنة، من شأنها تلبية الاحتياجات الحالية، والتكيف بسهولة مع بيئة المعلومات المتغيرة بسرعة. وأكد دوغلاس Douglas أن سياسة تطوير المجموعات الجديدة أثبتت فائدتها بالفعل في توجيه عمل من يقوم بالاختيار وفرق إدارة المجموعات. ومع ذلك، فإن أهم فائدة لمراجعة السياسات جاءت من العملية نفسها من خلال الإجبار على التفكير في الحاجة للمعلومات للمستفيدين، وكيفية تلبيتها على أكمل وجه.

وهدفت دراسة عبد الواحد (2011) إلى التعرف على الآليات والسياسات المتبعة في مكتبة كلية الآداب بجامعة البصرة في عمليَّتَي الاختيار والتزويد للمجموعات المكتبية، وفق المعايير والقواعد الدولية، والتعرف على ما إذا كان هناك لجان خاصة تقوم بعملية شراء المجموعة المكتبية واختيارها، والوقوف على المعوقات التي تقف دون وجود سياسة خاصة بعملية الاختيار. وتوصلت الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين، هما: عدم وجود سياسة اختيار مكتوبة وواضحة منذ تأسيس مكتبة الكلية، وعدم وجود لجنة لاختيار المجموعة المكتبية سواء أكانت مؤقتة أم دائمة.

وتطرّق كل من مصلح وجرجيس (2016) في دراستهما التي قاما بها من أجل التوصل إلى واقع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجهها، ومعرفة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين داخل الوزارة وخارجها، ومدى استعدادها لتلبية احتياجات المستفيدين. واستخدم الباحثان الاستبانة الإلكترونية كأداة لجمع البيانات من العاملين في المكتبات. وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج، من أهمها أن أكثر من نصف المكتبات تتّبع سياسة مكتوبة لتنمية مصادرها، وأن تنمية المجموعات في المكتبات تنوعت ما بين الإهداء، والشراء، والتبادل، بالترتيب نفسه. كذلك، فإن أكثر من نصف المكتبات قُدّرت مجموعاتها المطبوعة بأقل من 5000 كتاب، بينما تجاوزت مجموعات مكتبتين فقط ما قدرُه 20000 كتاب، وواحدة فقط تحتوي على مجموعات إلكترونية.

وحدد Horava و Levine-Clark (2016)في دراستهما أن الغرض من الدراسة هو تقديم لمحة سريعة عن بعض الاتجاهات والقضايا الرئيسية المتعلقة ببناء المجموعات في المكتبات الأكاديمية في أمريكا الشمالية، وهدفت الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر في تنمية المجموعات وإدارتها في المكتبات الأكاديمية، وشمل كذلك استخدام سياسات تنمية المجموعات، ونماذج الاستحواذ المدفوعة بالطلب، وصفقات كبيرة باستخدام ميزانية التحصيل، وترشيد المجموعات المطبوعة القديمة، وإدارة المجموعات الرقمية المحلية، وإثبات القيمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن ميزانية التحصيل تستخدم لتمويل عديد من التكاليف، بخلاف المحتوى (مثل: الاشتراكات العضوية، وتسجيلات مارك)، وتقوم معظم المكتبات بتجربة نماذج الاستحواذ المدفوعة بالطلب بشكل أو بآخر، وتدعم معظم المكتبات استثمارات الوصول المفتوح ماليًّا، وتشارك معظم المكتبات في مشروع تعاوني واحد على الأقل لترشيد الطباعة، ولدى المكتبات أساليب متنوعة لإظهار القيمة لمؤسساتها. واستنتجت الدراسة أيضًا أن عدة عوامل كانت ذات تأثير مباشر على طريقة تطوير المجموعات وإدارتها في المكتبات الأكاديمية، منها: أهداف سياسات وإجراءات وميزانيات تطوير إدارة المجموعات، واحتياجات المستخدم، وتقييم المجموعة لتحديد نقاط القوة والضعف في الموضوعات المختلفة في المجموعات، واختيار مواد القراءة، وقضايا الوصول مقابل الملكية، وتطوير المجموعات التعاونية، وبرامج تقاسم الموارد، وأخيرًا القضايا القانونية في تطوير وإدارة المجموعات.

وهدفت دراسة Lallawmawmi & Lalngaizuali (2017) إلى التعرف على نوع المجموعات والخدمات المتوافرة في المكتبات المتخصصة، وتقييم استخدام المكتبة من قِبل المستفيدين، وتمّ جمع البيانات عن طريق توزيع الاستبانة على أمناء المكتبات والمسؤولين للحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة، وكشفت الدراسة أن التزويد بالمكتبات في الغالب يعتمد على الشراء، وأنّ الكتب هي المواد المستخدمة بشكل شائع في كل مكتبة، باستثناء مكتبة واحدة، بالإضافة إلى الكتب والصحف والمجلات المشتركة من قبل معظم المكتبات التي خضعت للدراسة.

وأكد كليب (2017) في دراسته التي أجراها على 20 مكتبة من المكتبات الجامعية الخاصة في الأردن مع 13 مديرًا للمكتبات، و30 رئيسًا للأقسام العلمية، وهدفت إلى التعرف على مدى التزام الجامعات الخاصة في الأردن بتطبيق تعليمات الاعتماد العام المتعلقة ببناء مقتنيات المكتبات وتنميتها، أن تلك المكتبات ملتزمة بتعليمات بناء وتنمية المجموعات المكتبية، فيما عدا ما يتعلق بتوفير المواد السمعية والبصرية.

وهدفت دراسة سالم والشوابكة (2017) إلى التعرف على واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في 12 مكتبة جامعية أردنية، واقتراح سياسة استرشادية لتنميتها، وقد جرى توزيع

استبانة على (153) موظفًا، وأظهرت النتائج أن تقدير العاملين لواقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية كان متوسطًا، كما أوصت الدراسة بأن تقوم المكتبات الجامعية بوضع سياسات مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية عن طريق استرشاد العاملين فيها، كما يجب توفير الميزانيات الملائمة للمكتبات؛ حتى تتمكن من الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية.

ويقول Hunt (2017) في دراسته التي هدفت إلى تسليط الضوء على نشاط تطوير المجموعات في مكتبات التعليم العالي بالمملكة المتحدة، ووضعها في سياق مفاهيمي واستراتيجي، أن تطوير المجموعات ليس نشاطًا ممارسًا للمكتبة حصريًّا، بل يجب النظر إليه ضمن سياق أوسع يأخذ في الاعتبار السلاسل المتعددة لاختيار المجموعة وإدارتها. واستنتج Hunt من خلال هذه الدراسة أنه لا يجب النظر في تنمية المجموعات بمعزل عن غيرها، ولكن جنبًا إلى جنب مع إدارة المجموعات، وما يتعلق باستراتيجية المحتوى.

وفي دراسة لكل من Saarti و Laitinenو Vattulainen (2017)بعنوان "آثار الرقمنة على سياسات التحصيل المطبوعة: اقتصاد المعرفة الرقمية والمكتبات الأكاديمية الفنلندية"، ذكر الباحثون أن المكتبات الأكاديمية لا بُدَّ لها من استراتيجيات جديدة حول كيفية إدارة المجموعات المطبوعة الأقل استخدامًا من أجل مواجهة التحول السريع نحو المجموعات الرقمية في الجامعات، وأن الطلب على الوصول الحر للمنشورات العلمية والكمية المتزايدة من الوثائق المنشورة يحتاج إلى نموذج جديد في سياسات المجموعات، واستراتيجيات بناء المجموعات للمكتبات الأكاديمية. وفي الوقت نفسه، تتناقص الموارد المخصصة للمؤسسات الأكاديمية؛ ما أدى إلى الحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد في بناء المجموعات وإدارتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد استنتجت الدراسة أن المكتبات الأكاديمية الفنلندية قد حققت انتقالًا سريعًا إلى النشر الرقمي للوثائق؛ إذ مكّنت مكتبة المستودعات الوطنية التي أسستها الحكومة الفنلندية من الحفاظ على المواد المطبوعة الأقل استخدامًا لفترة طويلة، ومكّنت أيضًا المكتبات من توفير تكاليف المبنى؛ فقد قدمت مكتبة المستودعات الوطنية خدمة الإعارة للمكتبات بشكل مجاني، وساعد ذلك في توفير مساحة للمكتبات لتجديد مبانيها، ولتصبح أكثر تركيزًا على التعلم.

وقامت طمل (2018) بدراسة واقع المكتبات المتخصصة، وذلك من خلال التعرف على مجموعات تلك المكتبات والإجراءات الفنية، ومعرفة مؤهلات العاملين، وأنواع المستفيدين، والأسباب التي تدعوهم لاستخدام المكتبات، وما هو نوع الخدمات المقدمة، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي ودراسة الحالة، إلى جانب الاستعانة بالمنهج التاريخي؛ لاستكشاف المصادر

المكتوبة في هذا المجال، وجرى تحليل بيانات الدراسة بالأسلوب الإحصائي الوصفي، ووجدت أن الاهتمام بسياسة تزويد مناسبة غير موجود بتاتًا في تلك المكتبات.

وعملت أحمد (2018) في دراستها التي هدفت إلى توضيح الغرض من وجود السياسات المتبعة في بناء وتنمية مصادر المعلومات في المكتبات المتخصصة، واستخدمت دراسة الحالة لمكتبة شركة التأمين الإسلامية المحدودة لتوضيح عملية بناء وتنمية المصادر، والإجراءات المتبعة في عناصرها المتمثلة في مجتمع المستفيدين، وعوامل الاختيار وسياسة وطرق التزويد وتقييم المصادر، إلى جانب التعرف على مدى تغطية مصادر المكتبة المتخصصة لاحتياجات المستفيدين، وكشف الصعوبات التي قد تعيق عملية تنمية المجموعات المكتبية وإيجاد الحلول المناسبة. وعبر استخدامها أدوات المقابلة والملاحظة، واعتمادها المنهج الوثائقي والمنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن شركة التأمين الإسلامية المحدودة ليست لديها سياسة علمية مكتوبة تتبعها.

وقام Gulnaz and Fatima (2019) في دراستهما بعمل مقارنة، فيما يتعلق بسياسة تطوير المجموعات، بين مكتبتين، هما جواهاتي وباتنا اللتان تتبعان المعهد الهندي للتكنولوجيا، وكشفت الدراسة عن وجود اختلاف في مكتبة باتنا المنشأة حديثًا، ومكتبة جواهاتي القديمة، في بعض جوانب تطوير المجموعات؛ ففي مكتبة باتنا، تبدو لجنة المكتبة مسؤولة عن سياسة تطوير المجموعات، بالإضافة إلى التوصية باختيار الموارد، بينما في مكتبة جواهاتي، فإن اللجنة الاستشارية للمكتبة مسؤولة عن سياسة تطوير المجموعات، واختيار الموارد بناءً على توصية أعضاء هيئة التدريس؛ لذا، فإن مكتبة باتنا لا تواجه أي مشكلة، بينما تواجه مكتبة جواهاتي عديدًا من المشكلات، مثل: قلة الدعم المالي، والزيادة الكبيرة في المعلومات ومصادرها، وسوء تنظيمها. وكان الغرض من هذه الدراسة هو عرض حالة تطوير وإدارة المجموعات للمكتبتين.

وفي دراسة Mushtaq & Tausif (2020) كان الهدف هو تحليل ممارسات تطوير مجموعة الموارد الإلكترونية لمكتبات كلية الهندسة في جامعةAligarh Muslim University ، وتشمل الدراسة إعداد الميزانية وسياسة تطوير المجموعات وتقييمها، ومصادر الأموال، وطرق الشراء، ونماذج التسعير، والجوانب الأخرى المتعلقة بنشاط تطوير المجموعات، وقد وُجد أن هذه الكليات مهتمة بشكل كبير بالتركيز على بناء مجموعة قوية من الموارد الإلكترونية في مكتباتهم. وخلال السنوات القليلة الماضية، جرت زيادة الميزانية في أغلب المكتبات لاقتناء الموارد الإلكترونية، وكشفت الدراسة أن العوامل الرئيسية التي تؤثر في اختيار الموارد الإلكترونية في هذه الكليات هي؛ الجودة، وتغطية الموضوع، واتفاقية الترخيص، ودعم الموردين. كما جرى الكشف عن أن غالبية المكتبات تفتقر إلى سياسة تطوير المجموعات المناسبة، بخاصة بالنسبة للمصادر الإلكترونية، واقترحت الدراسة أن

تقوم هذه المكتبات ببناء مجموعاتها مع مراعاة المجالات المختلفة لتخصصات الدراسات الهندسية، والتغيرات المعاصرة في هذا المجال.

وبيّنت دراسة الزهيري وكاظم (2020) دور الخرائط المفاهيمية في تحسين عملية التزويد؛ باعتبارها تقنية لإعادة تمثيل المعرفة عن طريق تنظيمها في مخطط شبكي غير خطي، وقد هدفت الدراسة، من خلال تطبيق الخرائط المفاهيمية، إلى التعرف على سلسلة خطوات عملية التزويد في المكتبة قيد الدراسة؛ للاستفادة منها في تصميم الخرائط المفاهيمية، وكذلك للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في خطوات إعداد عمليات التزويد فيها؛ لأجل التمكن من مطابقة الإجراءات مع المعايير الدولية، وإلقاء الضوء، كذلك، على كفاءة عملية التزويد وتشخيص مواطن الضعف وعدم الكفاءة في عملية التزويد فيها؛ للسيطرة عليها وإيجاد الحلول المناسبة. واعتمدت الدراسة المنهج المسحي الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات المعيارية المتضمنة لعملية التزويد 37 إجراء غير مطبقة بالكامل؛ إذ إن 17 إجراء مطبق بشكل كلي، و11 إجراء مطبق بشكل جزئي، وتسعة إجراءات غير مطبقة ضمن سلسلة الخطوات المتبعة، وأن المكتبة تواجه صعوبات في الحصول على المخصصات المالية مع قلتها؛ بسبب المطالبات الكثيرة من إدارة المكتبة، مع صعوبة حصول الموافقة عليها من قبل الإدارة.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول: إنشاء المجموعة المكتبية.**
- **المحور الثاني: الطرق والجهات التي تقوم بتزويد المكتبة بمصادر المعلومات.**
- **المحور الثالث: معايير أو سياسة التزويد المتبعة في المكتبة.**
- **المحور الرابع: ميزانية التزويد.**
- **المحور الخامس: الصعوبات والمشكلات التي تواجه المكتبات المتخصصة عند عملية التزويد.**

التحليل والمناقشة:

يوضح هذا الجزء من الدراسة الطريقة التي اتُّبعت في تحليل المقابلات الشخصية، ويجري بعد ذلك ربط الدراسات السابقة بتساؤلات الدراسة؛ لمناقشة النتائج المستخلصة. جرى تحليل الإجابات التي تمّ الحصول عليها من المقابلات، والتي جرت مع مسؤولي المكتبات المتخصصة الذين

شاركوا في هذه الدراسة، وفقًا للمحاور التي وُضعت بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها، تم تحليل الإجابات (البيانات) للمقابلات التي قام بها الباحثون باستخدام طريقة تحليل المحتوى Content Analysis للحصول على النتائج الأساسية، بالاعتماد على إجابات المقابلات الشخصية، ومن أجل تحقيق ذلك، جرى اتّباع عدة خطوات، هي كالتالي:

- تفريغ المقابلات التي أُجريت سواء عن طريق الهاتف النقال، أو وجهًا لوجه، في الشكل النصّي.
- تنظيم ومراجعة جميع البيانات التي جرى الحصول عليها من المقابلات الشخصية.
- تدوين الملاحظات عن الانطباعات الأولية، من خلال قراءة النصوص بشكل فردي لكل مقابلة.
- تحديد الموضوعات مسبقًا، بناءً على محاور الدراسة.
- تحديد وجمع الكلمات والأفكار والعبارات والمفاهيم والآراء والجمل ذات الصلة.
- القيام بتجميع الآراء والأفكار أو المصطلحات التي تشترك في معانٍ متشابهة، وضمُّها معًا؛ لترتيبها في كل محور حُدِّد مسبقًا، باعتبارها تعبيرًا عن المحتوى الظاهر أو الكامن للنص.
- القيام بعرض الاقتباسات مباشرةً من ردود المشاركين؛ لزيادة التوضيح والتعبير، ووضعها بخط مائل؛ بهدف تمييزها عن بقية النص.

المحور الأول: كيفية إنشاء المجموعات المكتبية

المحور الأول للدراسة هو معرفة طريقة إنشاء المجموعة المكتبية من خلال إجابات المشاركين؛ فقد أظهرت النتائج أن غالبية المكتبات المتخصصة (20 من أصل 23 مكتبة) أنشئت مجموعاتها مع بداية إنشاء المكتبة، وأن هناك عددًا من مصادر المعلومات جرى تخزينها في أماكن مختلفة في المؤسسة الأم، ونظرًا لذلك كانت سببًا لإنشاء المكتبة حتى يتم تنظيم هذه المصادر والرجوع إليها عند الحاجة، وتنميتها مستقبلًا، كما ذكر ذلك مسؤول مكتبة الحرس الوطني للشؤون القانونية قائلًا: "لدينا إصدارات تخصنا ومصادر معلومات مختلفة وأعدادها تزداد باستمرار، ولا بد أن توضع بمكان مخصص لها، وأيضًا هذه المصادر لا بد أن يتم تنظيمها حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. ولذلك قامت الإدارة بإنشاء مكتبة تساعدنا في تنظيم وتنمية هذه المصادر."

أما فيما يتعلق بكيفية إنشاء المجموعات المكتبية، فقد لوحظ من الإجابات أن مجموعات المكتبات أُنشئت في البداية عن طريق الإهداء أو المنشورات الخاصة بالجهة التابعة لها، وهذا ينطبق على كل المكتبات عدا مكتبة المخطوطات في جامعة الكويت التي أوضح مسؤولها قائلًا:

"أنشئت المكتبة عندما بدأت إدارة الجامعة بجمع المخطوطات المصورة ومن ثم تم شراء المخطوطات الأصلية". وبالرغم من ذلك، كانت هناك أيضًا طرق أخرى ذكرت من كل المكتبات، أدت إلى إنشاء المجموعة المكتبية، أهمها الشراء والتبادل، ما عدا مكتبة الأمم المتحدة التي **أضافت المسؤولة فيها أن المكتبة قامت وأنشأت مجموعاتها المكتبية بالاعتماد على الإهداءات التي تحصل عليها من الأمم المتحدة، وبينت ذلك قائلة: "أنشئت المكتبة من خلال الإهداءات وقليل من الاشتراكات الرمزية التي تقدمها الأمم المتحدة."**

المحور الثاني: الطرق والجهات التي تقوم بتزويد المكتبة بمصادر المعلومات

تبين من حصيلة الإجابات أن هناك عدة طرق وجهات تقوم بتزويد المكتبات باحتياجاتها من مصادر المعلومات، ويمكن إجمال هذه الطرق مثلًا؛ بالإهداء، والشراء، والتبادل، والجهات مثل دور النشر والمؤسسات التي تتبعها المكتبات أو المؤسسات المشابهة لها، سواء من داخل البلد أو من خارجها. إلا أنه كان من الجدير بالملاحظة أن الإهداء كان السائد لدى المكتبات، أكثر من الشراء، على الرغم من ذكر كثير من مسؤولي المكتبات أن الشراء هو الطريقة المثلى والأفضل والأكثر اعتمادًا في التزويد. ما جرى استنتاجه في هذه الدراسة يشابه إلى حدٍ ما النتيجة التي توصّل إليها كل من مصلح وجرجيس (2016) وهو أن تنمية المجموعات في المكتبات المتخصصة تتنوع ما بين الإهداء، ثم الشراء، ثم التبادل. في حين تختلف هذه النتيجة إلى حدٍّ ما بالمقارنة مع نتيجة دراسة Lallawmawmi & Lalngaizuali (2017) التي أكدت أن المكتبات تعتمد في الغالب على الشراء.

إلى جانب ما سبق، ذكر معظم مسؤولي المكتبات المشاركة (18 مكتبة من أصل 23) أن معظم المصادر لديها هي عبارة عن إهداءات من أفراد متخصصين يتبعون الجهة نفسها التي تتبعها المكتبة، أو منشورات تنتجها المؤسسة الأم، كما أكد مسؤول مكتبة مركز البحوث والدراسات الكويتية قائلًا: "نعتمد على إنتاجنا من مصادر المعلومات كأساس للمكتبة، وأنتج المركز عددًا كبيرًا من المصادر التي لدينا في المكتبة وبلغات مختلفة". وأضاف مسؤول مكتبة مديرية الشؤون القانونية في الحرس الوطني قوله: "عدد كبير مما نملك من مصادر المعلومات هي عبارة عن قرارات سابقة ولوائح وقوانين خاصة أو تشريعات قانونية تخص المديرية وكذلك كتب أهديت إلينا من زملاء أو متقاعدين أو رسائل ماجستير ودكتوراه لأفراد من الحرس الوطني أو من منشورات الحرس الوطني."

المحور الثالث: معايير أو سياسة التزويد المتبعة في المكتبة

وجد أن هناك 14 مكتبة من أصل 20 مكتبة ليست لديها معايير أو سياسة محددة لعملية التزويد، وأن هناك ثلاث مكتبات فقط لديها طبيعة عمل مختلفة تفرض على القائمين عليها اتباع سياسة خاصة في عملية التزويد، بسبب أنواع مصادر المعلومات الموجودة لديهم، مثال ذلك **مكتبة الأمم المتحدة التي تحتوي على كل ما يتم إصداره ونشره من الأمم المتحدة فقط. وفي ضوء ما سبق، وتأكيدًا عليه، كانت إجابة مسؤولة المكتبة قولها: "لا توجد معايير أو سياسة متبعة للتزويد، كل ما لدينا من مصادر تأتينا من الأمم المتحدة وبشكل مستمر ومنظم."**

فيما كان لمكتبة الجواد العربي إجابة مختلفة عن باقي المكتبات في سياسة التزويد، ويقول المسؤول موضحًا: "يعتمد التزويد في الأساس الحصول على كل مصدر يحتوي على معلومات أساسية عن الخيل أو في أحد فصول الكتاب ما يتعلق بالفروسية والخيل، ونعاني من ندرة مصادر المعلومات المتعلقة بموضوع الخيول وتربيتها، لذلك يتم غالبًا اقتناء الكتب المتخصصة في الرحلات والبيطرة وعلم الحيوان لأنها معظمها تحتوي على معلومات تتعلق في هذا المجال."

أما المكتبة الثالثة التي كانت إجابتها مختلفة عن بقية الإجابات هي مكتبة المحكمة الدستورية، فهي تضمّ إليها كل ما يختص بالقوانين والتشريعات الكويتية أو ما يختاره المستشارون. يؤكد ذلك المسؤول معللًا: "من أهم المعايير أن يتم الحصول في المقام الأول على كل ما يخص القوانين والتشريعات الكويتية ثم بعد ذلك باقي القوانين الدولية الأخرى بالإضافة إلى اختيارات المستشارين من المواد التي تخص القانون الكويتي."

ومن ثم، فإن النتائج تتشابه إلى حدٍّ ما مع ما ذكرته دراسات إسماعيل والحديدي (2010)، وعبد الواحد (2011)، وطمل (2018)، وأحمد (2018)، و Mushtaq & Tausif (2020)بأنه لا يوجد اهتمام بسياسة تزويد مناسبة، أو أنه لا وجود لسياسة أو خطة ثابتة للتزويد، وهذه النتيجة ليست بالمستغربة، ويتضح ذلك بما دعا إليه كل من سالم والشوابكة (2017) بأن تقوم المكتبات بوضع سياسات مكتوبة لتنمية مصادر المعلومات، فقد عُرف عن المكتبات غياب أو عدم الاهتمام بوجود سياسة أو خطة ثابتة للتزويد. ومع ذلك، فإن أغلب المكتبات التي شاركت في هذه الدراسة تقوم باتباع خطوات محددة من أجل عملية التزويد، وذلك بالقيام بعرض الإنتاج الفكري على هيئة قوائم ببليوجرافية منشورة ومقدمة من شركات أو وكلاء لبيع مصادر المعلومات أو دور النشر، ثم يتم التواصل مع المستفيدين لمعرفة احتياجاتهم، واختيار المصادر المناسبة لهم من تلك القوائم. ويقول مسؤول مكتبة أكاديمية

سعد العبد الله حول هذه النقطة: "يقوم قسم التزويد لدينا في المكتبة بمخاطبة دور النشر المختلفة لإرسال قوائم مصادر المعلومات الخاصة به وإرسال نسخ من قوائم الناشرين إلى المتخصصين من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب حتى يختار كل منهم وفق تخصصه، ثم إرسال جميع الاختيارات إلى أمناء المكتبة لتجميعها وتنقيتها وتجهيز القوائم النهائية وعرضها على مدير المكتبة لاعتمادها واتخاذ قرار الشراء."

أما باقي المكتبات (6 مكتبات)، فقد تبيّن أنها تتبع معايير وسياسة معينة للتزويد، تأكيدًا لأهميتها في إدارة المكتبات، وذلك يتوافق مع ما ذكره دوغلاس (2011) Douglas مِن أهمية وجود سياسة تطوير المجموعات الجديدة التي تثبت فائدتها بالفعل في توجيه عمل من يقوم بالاختيار وفرق إدارة المجموعات.

المحور الرابع: ميزانية التزويد

أظهرت الإجابات أن مسؤولي ستّ مكتبات فقط أكدوا أنه لا توجد ميزانية محددة أو ثابتة للمكتبة، غير أن هناك اختلافًا في بعض الإجابات في كيفية الحصول على ميزانية عند الحاجة في تنمية المكتبة بمصادر المعلومات، ويؤكد ذلك مسؤول مكتبة معهد البحوث والدراسات الكويتية قائلًا: "لا توجد ميزانية محددة للمكتبة، بل هناك مركزية في التزويد والاختيار من الإدارة حسب رؤية الإدارة العليا، وكذلك لا يوجد هيكل تنظيمي للمكتبة يعطها صلاحية بتخصيص ميزانية مستقلة بها". وفي سياق مشابه لما سبق، ذكر مسؤول مكتبة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية قائلًا: "لا يوجد ميزانية محددة للمكتبة، وإن المكتبة ليست ذات أولوية للمنظمة، ومن يحدد ذلك هو مجلس أمناء المنظمة."

بينما نجد ثلاث مكتبات ذكرت بأن إدارة المكتبة لا تحدد الميزانية، وليس لها سلطة في ذلك، وأنّ من يقوم بتحديدها هي الإدارة العليا للجهة التابعة لها. ويقول مسؤول مكتبة قصر العدل موضحًا ذلك: "ليس هناك ميزانية محددة لتنمية المجموعة المكتبية، ولكن يقوم مسؤول المكتبة بتحديد الميزانية بعد وصول نشرات دور النشر المشاركة في معرض الكتاب وعرضها على القضاة والمستشارين لتحديد احتياجاتهم من مصادر المعلومات، ومن ثم يتم تحديد الميزانية للتزويد حسب ما تراه الإدارة". كما يذكر مسؤول مكتبة معهد دسمان للسكري رأيًا مشابهًا بقوله: "أن الذي يحدد الميزانية للمكتبة هي إدارة المعهد وليس مسؤول المكتبة". في حين يبيّن مسؤول مكتبة مديرية الشؤون القانونية في الحرس الوطني حالة الميزانية في المكتبة، ويؤكد: "لا يوجد ميزانية خاصة

للمكتبة إنما مرتبطة مع ميزانية جهة التوجيه المعنوي في الحرس الوطني وهي جهة خارج نطاق المكتبة."

وفي الجانب الآخر فيما يتعلق بالأربع عشرة مكتبة، فقد أكدوا أنه توجد ميزانية مخصصة للمكتبة من أجل تنمية المجموعات وتطويرها، إلا أن هناك اختلافًا في طريقة تحديدها وقيمتها، فهناك أربع مكتبات فقط ذكرت أن الميزانية تحدد حسب احتياجات المكتبة، بينما نجد سبع مكتبات فقط ذكرت بأن هناك ميزانية ثابتة سنوية للمكتبة، في حين أن هناك ثلاث مكتبات فقط تحدد ميزانيتها حسب قرار الإدارة العليا في الجهة التابعة لها. ويقول مسؤول مكتبة دار الآثار الإسلامية: **"يتم تخصيص** ميزانية بما يتناسب مع احتياجات المكتبة ومتطلباتها الادارية والفنية". في حين يذكر مسؤول مكتبة معهد الدراسات القضائية: "الميزانية محددة من قبل وزارة العدل بمبلغ ثابت وهو ألفي دينار كويتي (ما يعادل ستة آلاف دولار أمريكي)". ويقول مسؤول مكتبة الحرس الوطني: "إن من يحدد الميزانية هي الإدارة المالية في الحرس الوطني من خلال مصروفات المكتبة السنوية، وتختلف الميزانية من عام إلى آخر حسب قرارات الإدارة العليا."

نتائج هذا المحور من الدراسة تشابه إلى حدٍّ ما ما أوصى به كل من سالم والشوابكة (2017)، مِن أنه يجب توفير الميزانيات الملائمة للمكتبات حتى تتمكن من الاشتراك بأكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات. وكذلك ما تمّ استنتاجه في دراسة Gulnaz and Fatima (2019) أن المكتبة تعاني من قلة الدعم المالي والزيادة الكبيرة في المعلومات ومصادرها، وسوء تنظيمها. وقد لاحظ الباحثان أن ذكر الميزانية أيضًا بدا بوصفه إحدى العقبات التي تواجهها المكتبات المتخصصة في الكويت، وسيُناقش ذلك بشكل مفصل في المحور الخامس المتعلق بالعقبات والمشكلات.

المحور الخامس: الصعوبات والمشكلات التي تواجه المكتبات المتخصصة عند التزويد

جُمعت المعلومات المتعلقة بهذا المحور عبر السؤال التالي (ما هي الصعوبات أو العقبات والمشكلات التي تواجهكم أثناء عملية التزويد ورسم سياسات ومعايير التزويد؟)، ومن خلال الإجابات في المقابلات، ظهرت ثلاث عقبات أو مشكلات تعاني منها المكتبات المتخصصة فيما يتعلق بالتزويد، كانت إحداها مشكلة الميزانية، وقد تم التطرق إلى موضوع الميزانية في المحور السابق بإسهاب. أما المشكلتان الأخريان فهما:

- **عدم وجود سياسة تزويد مكتوبة**

تبيّن من إجابات أغلب مسؤولي المكتبات (14 مكتبة من أصل 23) المشاركة في الدراسة أنه لا توجد لديهم سياسة واضحة مكتوبة يجري اتباعها في عمليَّتَي الاختيار والتزويد، وأن ما يتم أثناء

حاجة المكتبة إلى مصادر المعلومات يكون وليدَ اللحظة، وتُتَّبَع الإجراءات دون الرجوع إلى مرجع ينظم عملية التزويد، ويكون التزويد باجتهاد المسؤول؛ مثل أن يقوم بإرسال طلب وتعبئته من قبل المهتمين والباحثين في المكتبة الذين يقومون من خلاله بكتابة اقتراحاتهم حول مصادر المعلومات، أو أن يقوم أحد المسؤولين في المؤسسة أو أحد المهتمين بالمكتبة بتزويد المكتبة بمصادر غالبًا ما تكون مفيدة، وأن المكتبات بحكم عدم وجود سياسة للاختيار والتزويد ليس لديها أيضًا خطة للتنقية والاستبعاد للمجموعات. وفي ضوء ما سبق، تتوافر نسخ إضافية لا مسوّغ لوجودها، أو إهداءات قُبلَت مع عدم حاجة المكتبة لها. ويشير مسؤول مكتبة الهيئة العامة للصناعة قائلًا: "في الحقيقة، يتم التزويد بمصادر المعلومات سنويًا أو عند وجود معارض كتب دولية بالكويت أو عند طلب إحدى الإدارات لبعض المصادر التي يحتاجونها بالعمل داخل الهيئة دون وجود خطة واضحة يتم الاعتماد عليها بالاختيار والتزويد". وكذلك يقول مسؤول مكتبة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية: "نقبل جميع الإهداءات سواء كنا نحتاجها أو لا نرغب بها ولا يوجد لدينا خريطة أو خطة نتبعها في التعامل مع الإهداءات".

ونظرًا لطبيعة بعض المكتبات الموجودة في الدراسة التي قد لا تحتاج إلى سياسة مكتوبة، مثل مكتبة الأمم المتحدة؛ بحكم محدودية المصادر وجهة التزويد، فهذه المكتبة ليست سوى مكان لجمع الإنتاج الخاص بالأمم المتحدة فقط.

- **المشكلات إدارية**

اتضح من خلال الإجابات أن أكثر من نصف المكتبات (16 مكتبة من أصل 23) تعاني من عدم وجود هيكل تنظيمي خاص بالمكتبة، أو تكون المكتبة ملحقة مع إدارة أخرى، أو أن تكون المكتبة غير مستقلة إداريًا وتخضع لقطاع إداري آخر في المؤسسة أو الوزارة، أو أن المكتبة ليست ذات أهمية لدى الإدارة. ويذكر مسؤول مكتبة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية هذه المشكلة عند قوله: "نعاني من قلة اهتمام الإدارة بنا، فالمكتبة ليست ذات أولوية للمنظمة". وهذه النتائج متوافقة مع نتيجة دراسة إسماعيل والحديدي (2010) التي أكدت أن هناك مكتبات لا يوجد بها هيكل إداري، ودراسة كل من مصلح وجرجيس (2016) أن نصف مكتبات وزارات دولة الإمارات العربية المتحدة ليس لديها هيكل تنظيمي إداري. وذكرت اجويعد (2019) في دراستها لمكتبات وزارة العدل في الأردن أن مكتبة واحدة فقط هي التي لديها هيكل تنظيمي. هذه المشكلة تتشابه مع ما تمّ ذكره في الدراسات السابقة؛ فقد أكد Alansari (2011) أن المكتبات المتخصصة ليست ذات أولوية داخل مؤسساتها. ويرى كل من مصلح وجرجيس (2016) أن السبب قد يكون في عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها.

النتـــــائج:

بناء على ما تمّ التطرق إليه من التحليل والمناقشة في التعرف على سياسة ومعايير تنمية وبناء المجموعات في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، وتقييم المجموعات المكتبية الموجودة في تلك المكتبات، وعلى ضوء الدراسة من خلال تغطية جميع محاور الدراسة وتحليلها بشكل علمي، يقدم الباحثان أهم ما توصّلا إليه من النتائج، هي على النحو التالي:

1. غالبية المكتبات المتخصصة أنشئت مجموعاتها مع بداية إنشاء المكتبة.
2. أن طرق التزويد لتنمية المجموعات في المكتبات كانت بالترتيب؛ الإهداء، ثم الشراء، ثم التبادل.
3. أن الإهداءات التي تحصل عليها معظم المكتبات المتخصصة كانت من أفراد متخصصين يتبعون الجهة نفسها التي تتبعها المكتبة، أو منشورات تنتجها المؤسسة نفسها.
4. أن أكثر من نصف المكتبات المتخصصة ليست لديها خطة أو معايير وسياسة للتزويد وتطوير المجموعات.
5. أن هناك مكتبات لديها طابع خاص في التزويد؛ بسبب نوعية مصادر المعلومات.
6. بعض المكتبات ليست لديها ميزانية، وتحدد عند الحاجة لها، وأن المكتبات التي لديها ميزانية تحدد ميزانيتها وفقا لقرار الجهة التابعة لها.
7. تعاني المكتبات المتخصصة من عدم وجود هيكل تنظيمي خاص بها، أو تكون المكتبة ملحقة مع إدارة أخرى، أو أن تكون المكتبة غير مستقلة إداريًّا وتخضع لقطاع إداري آخر في المؤسسة أو الوزارة.

التوصيات:

يورد الباحثان، في هذا الجانب، أهم التوصيات والمقترحات التي من الممكن أن تسهم في زيادة الاهتمام بتطوير سياسة ومعايير التزويد وبناء المجموعات في المكتبات المتخصصة الحكومية، ومن ثم البحث عن أفضل الطرق العالمية المتَّبعة في عمليَّتَي الاختيار والتزويد، بما فيها مصلحة للبحث العلمي في مجال علوم المكتبات والمعلومات.

وجاءت التوصيات على النحو التالي:

1. ضرورة وضع خطة تزويد ثابتة من قبل متخصصين في عمليات التزويد والاختيار، تتماشى هذه الخطة مع ميزانية المكتبة، ولا يكون الاعتماد على الإهداءات أو التبادل فقط.
2. يجب أن تتوفر مجموعة من موارد المعرفة تعكس حجم ومدى حاجات العاملين في المكتبات المتخصصة، ومحاولة إشراك العاملين في المؤسسة في اختيار مصادر المعلومات المطلوبة، من خلال مرشد لها في عمليَّتَي الاختيار والتزويد.
3. العمل على تحسين سياسات التزويد في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، وذلك بهدف رفع مستوى الخدمات الفنية، وتنويع مصادر المعلومات وتحديثها بشكل سنوي.
4. ضرورة اشتراك المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت بقواعد البيانات العالمية وإتاحتها للمستفيدين، لتساعد بشكل كبير في سرعة الوصول إلى المعلومات، والإجابة عن كافة الاستفسارات من العاملين في المؤسسات الحكومية.
5. التوصية بزيادة عدد المتخصصين في مجال علوم المكتبات والمعلومات في المكتبات المتخصصة الحكومية في دولة الكويت، وذلك لتمكنهم من إدارة هذا النوع من المكتبات، وتقديم الخدمات المتطورة والحديثة.
6. إنشاء موقع إلكتروني لكل مكتبة متخصصة حكومية في دولة الكويت، وذلك للاستفادة منه في إجراءات التزويد.
7. مناشدة المؤسسات الحكومية الأم لتوفير الزيادة السنوية للميزانية المخصصة لشراء مصادر المعلومات المختلفة، والعمل على سد احتياجات المستفيدين الحاصلة في بعض المجموعات المكتبية.
8. منح أمناء المكتبات المتخصصة الصلاحيات الكاملة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق ببناء وتنمية المجموعات المكتبية، وجميع العمليات الفنية التي تنصبّ حول هذا الموضوع.
9. يجب على المكتبات المتخصصة مواكبة التطورات التكنولوجية، وتوظيف التقنية الحديثة في مجال تنمية المجموعات المكتبية.
10. المشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية للموضوعات ذات التخصص، وذلك للتعرف على كل ما هو جديد في مجال التخصص، ما مِن شأنه أن يؤدي إلى جودة اختيار مصادر المعلومات المناسبة.

المصادر العربية:

1. أحمد، رهام عبد الحفيظ علي (2018). العوامل المؤثرة في بناء وتنمية مصادر المعلومات بالمكتبات المتخصصة: دراسة حالة مكتبة شركة التأمين الإسلامية المحدودة. رسالة ماجستير. جامعة النيلين كلية الآداب. السودان .
2. إسماعيل، محمود صالح، والحديدي، وسن سامي. (2010). المكتبات المتخصصة: مكتبة قسم علوم الحياة في كلية العلوم لجامعة الموصل (نموذجا). آداب الرافدين، مج. 2010، ع. 58.
3. بدر، أحمد (1996). المكتبات المتخصصة: إدارتها وتنظيمها وخدماتها. الكويت: وكالة المطبوعات.
4. سالم، فادية ممدوح عبد والشوابكة، يونس أحمد إسماعيل (2017). واقع تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الجامعات الأردنية واقتراح سياسة استرشادية لتمنيتها. دراسات العلوم التربوية. مج 43، ع 2. ص ص 277-297 .
5. الدليمي، عصام حسن وصالح، علي عبد الرحيم (2014). البحث العلمي: أسسه ومناهجه. عمان: الرضوان للنشر والتوزيع.
6. الربيعي، محمود داوود وآخرون (2018). أسس البحث العلمي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. الزهيري، طلال ناظم وكاظم، رونق محمد (2020). استخدام الخرائط المفاهيمية في تحسين أداء عملية التزويد في المكتبات الجامعية: المكتبة المركزية للجامعة المستنصرية أنموذجًا تطبيقيًا. المجلة العراقية لدراسات المعلومات والتوثيق. مج 3، ع 1، ص ص 74-100 .
8. طمل، رانيا علي (2018). المكتبات المتخصصة بولاية النيل الأبيض: دراسة لواقعها والتخطيط لمستقبلها. رسالة ماجستير. جامعة الإمام المهدي: جمهورية السودان.
9. عبد المعطي، ياسر يوسف (2004). بناء وتنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات في مطلع القرن الحادي والعشرين. الكويت: دار الكتاب الحديث .
10. عبد الواحد، آمال عبد الرحمن (2011). سياسة الاختيار وتنمية المجموعات المكتبية في مكتبة كلية الآداب جامعة البصرة. مجلة آداب البصرة. ع 59. ص ص 325-358 .

11. عليان، ربحي مصطفى (2021). تنمية مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات. عمان: المؤلف.
12. مصلح، وسام، وجرجيس، جاسم (2016). مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والمأمول(3)QScience Connect, 2016 .، 9.
13. النوايسة، غالب عوض (2010). تنمية المجموعات المكتبية في المكتبات ومراكز المعلومات. عمّان: دار الفكر.

المصادر الأجنبية:

1. Douglas, C. S. (2011). Revising a collection development policy in a rapidly changing environment. Journal of Electronic Resources in Medical Libraries, 8(1), 15-21.
2. Fatima, N. & Gulnaz (2018). Collection development practice in Indian Institute of Technology libraries of Eastern India: a study. Collection and Curation.
3. Hunt, S. (2017). Collection development in UK university libraries. Collection Building.
4. Horava, T., & Levine-Clark, M. (2016). Current trends in collection development practices and policies. Collection Building.
5. Lallawmawmi & Lalngaizuali. (2017). Collection and Services of Special Libraries in Aizawl: A Survey. International Journal of Library and Information Studies, 7(4), 284-297.
6. Mushtaq, M., & Tausif, A. (2020). Collection management of electronic resources in engineering college libraries of Aligarh, India: a study. Collection and Curation.
7. Saarti, J., Laitinen, M. A., & Vattulainen, P. (2017). Effects of the digitization to the printed collection policies: The digital knowledge economy and the Finnish academic libraries. Library management.